

1917



العدد الثاني عشر  
الاتحاد المحامين العرب

# القضية الفلسطينية والقانون الدولي

شفيق الرشيدات  
الدكتور العام للاتحاد المحامين العرب

الجزائر العاصمة  
(١-٦) سبتمبر (أيلول)  
١٩٧٠





# القضية الفلسطينية والقانون الدولي

شفيق الرشيدات  
الأمين العام لاتحاد المحامين العرب



## المحتويات

- ١ — فلسطين وإسرائيل . . . . . ٥
- ٢ — حق السيادة على فلسطين . . . . . ١٢
- ٣ — حق السيادة العربية على فلسطين . . . . . ١٣
- ٤ — إدعاءات السيادة الإسرائيلية . . . . . ١٦
- ٥ — وعد بلفور وحق السيادة على فلسطين . . . . . ١٨
- ٦ — إسرائيل وصك الانتداب . . . . . ٣٠
- ٧ — إسرائيل وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ . . . . . ٣٧
- ٨ — العامل الديني والتاريخي . . . . . ٤٨



## فلسطين... وإسرائيل

منذ أقدم العصور وحتى عام ١٩٤٨ ، كان يبرز على أرض الشرق الأوسط إقليم عربي أطلق عليه منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد إسم «فلسطين» . وكان بحكم موقعه الجغرافي بين القارات القديمة الثلاث جسراً يعبره الغزاة والفاتحون من الشرق إلى الغرب وبالعكس . وتمزق فوق أرضه وتستقر عليها القبائل والهجرات العربية المتوالية ، لتناحته لموطنها في شبه الجزيرة ، وسعيها وراء خصب تربته وكثرة مياهه . حتى أنه أطلق عليه لفترة طويلة قبل الميلاد إسم « أرض كنعان » ، نسبة للقبائل العربية الكنعانية التي سكنته وملكته آلاف السنين .

وقد تعرض هذا القطر في عصور ما قبل الميلاد إلى الكثير من الموجات العربية القادمة من شبه جزيرة العرب وإلى الكثير من الغزوات الخارجية . ولكنه ظل يمتص الغزاة في مجتمعه الكنعاني العربي ويذيب الفاتحين في بوتقته العربية الكنعانية . فقد غزاه الكريتيون من البحر عام (١٢٠٠) قبل الميلاد ، واستقروا على ساحله . ولكنهم لم يلبثوا أن اندمجوا بالكنعانيين العرب ، فأعطوا « أرض كنعان » إسم قبائلهم «فلسطين» وأخذوا هم الحضارة والديانة الكنعانية العربية وانصهروا في المجتمع الكنعاني العربي .

وفي عام (١١٨٦ ق . م ) تعرضت فلسطين إلى غزوة العبرانيين الذين خرجوا عام (١٢٩٠ ق . م ) من مصر بقيادة موسى واجتازوا الصحراء الشرقية وتاهوا في سيناء أربعين عاماً . ثم عبروا نهر الأردن واحتلوا مدينة أريحا الكنعانية واستقروا في وادي الأردن محصورين حوالي مائتي عام ، عرضة لهجمات الكنعانيين واليبوسيين العرب سكان فلسطين .



وفي عام ( ١٠٠٠ ق . م ) فقط تمكن ملكهم داوود من التغلب على الكنعانيين واحتلال القدس وتأسيس مملكة إسرائيل في بعض أجزاء فلسطين .

غير أن هذه المملكة زالت وأزيلت كل آثارها في عام ( ٥٨٦ ق . م ) .  
أى بعد حوالى ( ٤٠٠ ) سنة فقط من تأسيسها ، قضتها في الفتن والاضطرابات والحروب الداخلية والخارجية . إذ لم يكد سليمان خليفة داوود وإبنه يموت بعد خمسين سنة من تأسيس الدولة ، حتى انقسمت المملكة إلى مملكة يهوذا في القدس ومملكة إسرائيل في السامرة . واشتبكت المملكتان في حرب داخلية ثم تعرضتا لهجوم المصريين من الغرب والآشوريين والكلدانيين من الشرق من سوريا والعراق .

ففى عام ( ٧٠١ ق . م ) هاجم الآشوريون مملكتى اليهود واحتلوا ونهبوا كنوزها وأخذوا معظم سكانها أسرى إلى العراق ، وأحلوا مكانهم قبائل عربية جديدة من بابل وسوريا وشبه الجزيرة .

وفي عام ( ٥٩٧ ق . م ) هاجم نبوخذ نصر الكلدانى فلسطين واحتلها واستولى على القدس وأخذ ملكها وعائلته ورجال دولته أسرى إلى بابل فى العراق . وفى عام ( ٥٨٦ ق . م ) عندما حاول بقايا اليهود التمرد من جديد عاد نبوخذ نصر فاحتل فلسطين ، وقبض هذه المرة على كل اليهود ، إلا من اندس منهم بين سكانها الأصليين ، ودمر مدينة القدس بأجمعها وهدم هيكل سليمان وأباح اليهود ومستعمراتهم لجنده . فقتلوا ونهبوا ودمروا ثم أخذ ملكهم الجديد وخمسين ألفاً من رجاله أسرى إلى بابل .

وعادت فلسطين بعد هذه الواقعة التاريخية المعروفة بالأسر البابلى مقاطعة كلدانية تتبع بابل فى العراق ، ويقتننها الكنعانيون وأبناء عموماتهم الآشوريون



والكلدانيون الساميون العرب الذين دخلوا العراق وسوريا وفلسطين من شبه الجزيرة العربية أيضاً . وبزوال الدولة اليهودية وملكها وهيكلي سليمان ، وبعد أسر شعبها وتهجيرها ، زال كل أثر فعلي لليهود من فلسطين . إلا من اختفى منهم أو اندس بين السكان أو اندمج فيهم بطوى نفسه على يهوديته .

إلا أنه عندما غزا الفرس بابل واستولوا على دولتها عام ( ٥٣٩ ق . م ) ، أعادوا بقايا اليهود من أسرى نبوخذ نصر إلى فلسطين ، وجعلوا منهم أداة جديدة لهم ضد سكانها الأصليين ، وسمحوا لهم بإعادة بناء الهيكل وممارسة حياتهم في فلسطين كطائفة دينية يهودية .

ولم يطل وضع اليهود الجديد في فلسطين ، فقد غزاها الإسكندر المقدوني ثم فتحها العرب الأنباط وأتبعوها لملكهم في البتراء في جنوب الأردن كمقاطعة عربية حتى أوائل عهد الدولة الرومانية .

وكانت آخر محاولة يهودية لإحياء التراث اليهودي في فلسطين عام ( ١٣٥ ) بعد الميلاد ، عندما أعلن أحد متدني الأقلية اليهودية في القدس العصيان على الرومان ودعا لقيام إسرائيل . فسير الحاكم الروماني هادريان حملة عسكرية على القدس واحتلها وقضى على الفتنة وهدم هيكل سليمان ودمر الأحياء اليهودية ورفع أنقاضها وحرث أرضها وبني مدينة جديدة مكان القدس القديمة حرم على اليهود سكناها أو الاقتراب منها . وبعد هذه المحاولة لم تقم لليهود في فلسطين قائمة ، ولم يظهروا فيها بأي مظهر سياسي أو قومي .

وفي عام ٦٣٦ م عندما حرر العرب المسلمون فلسطين من الحكم الروماني ، وتعاهد أهلها مع الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لم يكن لليهود أي إسم أو ذكر بين فئات السكان . بل أن الخليفة استجاب لطلب سكان القدس المسيحيين بأن لا يسمح لأي مهاجر يهودي بالسكنى معهم فيها في المستقبل . وكان مكان



هيكـل سليمان آنذاك لا يزال تراباً ، وكانت القدس وكل فلسطين خالية من أى أثر أو معبد يهودى .

ومنذ عام ٦٣٦ بعد الميلاد ، وبعد أن حرر العرب المسلمون هذا القطر العربى من الحكم الرومانى المحتل ، سكنه وملكه وملأ كل شبر فيه شعب عربى عرف فى التاريخ باسم « الفلسطينيين » . فعاش هذا الاقليم طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية بلا انقطاع جزءاً من الوطن العربى ودوله العربية والاسلامية المتعاقبة . ملكاً خالصاً لأهله العرب دون منازع ، وخالياً من أى مظهر قومى أو اجتماعى آخر . وعاش شعبه العربى الفلسطينى طيلة هذه الفترة ، صامداً فى وجه كل الغزوات المغولية والتتارية والصليبية والعثمانية يحتفظ بقوميته وعروبة وطنه ، ويقاسم أمته نضالها ضد الغزاة والمستعمرين ، ويشاركها أمانى الاستقلال من الحكم العثمانى التركى وآمال الحرية والوحدة العربية .

ومع نهاية القرن التاسع عشر وميلاد الاستعمار الجديد فى مطلع القرن العشرين ، بدأ هذا الشعب ووطنه يتعرضان لمطامع وخطط استعمارية . أثارها حركة أوربية عنصرية ، أطلقت على نفسها اسم « الحركة الصهيونية العالمية » . وحددت أهدافها : « باقامة وطن قومى لليهود العالم فى فلسطين » . . . ورسمت طريقها بشعارها المعروف : « فلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تكون لشعب بلا وطن » . . . وأعلنت وسيلتها إلى ذلك ببرنامجها المشهور ونداءها الغريب لليهود العالم : « إن أهم أهداف موسى هو تأمين مستقبل الأمة اليهودية والاستيلاء على أرض الميعاد ، فضيقوا الخناق على العرب حتى تضطروهم إلى الخروج من فلسطين » .

وعلى الرغم من انعدام ما يسمى بالأمة اليهودية أو شعب إسرائيل آنذاك ، سواء فى فلسطين أو فى أى مكان آخر ، فقد احتضن الاستعمار العالمى الجديد



بزعامة الامبريالية البريطانية هذه الحركة الاستعمارية المغلفة بثياب الدين . وبدون صعوبة التقت وانفقت مصالح وأهداف الاستعمار العالمى مع غايات الصهيونية العالمية على أرض الشرق الأوسط العربية وفي فلسطين بالذات . ومنذ مطلع القرن العشرين أخذت بريطانيا سيدة الاستعمار آنذاك وقائدته بيد الصهيونية العالمية ، وسارا جنباً إلى جنب في طريق غزو فلسطين ومحو عروبته ، وإقامة قاعدة استعمارية بجوار قناة السويس وعلى الجسر البرى الوحيد الذى يربط عرب المشرق في آسيا باخوتهم عرب المغرب في القارة الافريقية .

وفي خضم الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) ، وبينما كانت آمال العرب مركزة على تحقيق استقلال أقطارهم الشرقية بمقتضى العهد الذى قطعته بريطانيا لهم عام ١٩١٥ مقابل اشتراكهم فى الحرب ضد دولتهم الاسلامية تركيا ، كانت بريطانيا ذاتها قد تعهدت سراً عام ١٩١٧ لممثلى الصهيونية العالمية بإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . ذلك العهد الذى عرف باسم « تصريح بلفور » ، والذى جاء مناقضاً لعددها للعرب ، وهادراً لحقوقهم ، ومكوناً لأساس المشكلة الفلسطينية ولما يسمى الآن بأزمة الشرق الأوسط المستعصية .

ونتيجة لهذا التحالف العدوانى بين الاستعمار البريطانى والحركة الصهيونية ، تعرضت فلسطين وشعبها منذ أوائل القرن العشرين إلى عملية غزو صهيونى استعمارى استيطانى منظمة . استندت إلى وعد بلفور فى الحصول على صك الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٢ . وارتكزت على ما حققه الانتداب البريطانى لها ضد حقوق شعب فلسطين ، فى الحصول على توصية الأمم المتحدة بقيام إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٧ . واتخذت فى مسيرتها هذه عدة أشكال سياسية ودولية وجغرافية . أدت فى عام ١٩٤٨ إلى إزالة اسم



« فلسطين » من خريطة الشرق الأوسط الدولية ، ووضع اسم « اسرائيل » مكانه . . . ! وانتهت في عام ١٩٤٨ وما بعده وحتى الآن إلى طرد « شعب فلسطين » من بلاده وممتلكاته عبر الحدود إلى مخيمات اللاجئين ، واحلال خليط بشري من يهود العالم محله وفي مدنه وقراه ومنازله ومزارعه تحت اسم « شعب اسرائيل » . . . !!

وطيلة هذه الفترة والصراع المسلح وغير المسلح قائم على أشده ، بين الفلسطينيين أصحاب البلاد الشرعيين المطرودين من وطنهم وبين الغزاة المستوطنين في فلسطين تحت راية ما سمي باسرائيل .

فالفلسطينيون يناضلون بضراوة ضد الاستعمار الصهيوني الاستيطاني القائم في وطنهم فلسطين تحت اسم اسرائيل . ويقاتلون بايمان من أجل حقهم المشروع في العودة إلى وطنهم والحياة على أرضهم والتمتع بحقوقهم الوطنية المقررة بحرية وأمن وكرامة .

والصهيونيون يرفضون باصرار دعوى الفلسطينيين ، وينكرون عليم كل حقوقهم الوطنية والانسانية فيما يسمى بدولة اسرائيل . ويتنادون إلى أقصى الحدود في ممارسة سياسات التوسع والعدوان والتهجير ضد الفلسطينيين . مدعين ملكيتهم لأرض الفلسطينيين ، وسيادتهم الكاملة على ما يطلق عليه في عرفهم اسم اسرائيل .

وقد تطور هذا الصراع خلال العشرين عاماً الماضية ، واتسعت ساحاته وتعددت أطرافه . فتجاوز في أسسه وجذوره وأشكاله ونتائجه وأهدافه النطاق الفلسطيني الصهيوني إلى كل منطقة الشرق الأوسط والأدنى العربية . فشهدت هذه المنطقة ثلاث حروب دامية بين العرب والصهيونية العالمية خلال هذه الفترة وشهد العالم صراعاتاً مبرراً بين العرب واليهود على كل المستويات وفي كل المجالات ، الدولية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية والاعلامية .



وإذا كان المجتمع الدولي قد تغاضى خلال تلك الفترة عن الغزو الصهيوني للأراضي العربية تحت الاعتبار الإنسانية والدولية المضللة ، وسكت على مأساة الشعب الفلسطيني تحت تأثير الدعايات الصهيونية والامبريالية ، فإن عدوان ١٩٦٧ الإسرائيلي قد قرع بشدة كل أبواب الحق والحرية والسلام في العالم . ونقل بظروفه ونتائجه وتطورات موضوع الصراع العربي اليهودي من حدوده الإقليمية إلى نطاق المشاكل العالمية ، المهددة للأمن والسلم الدوايين .

وإذا كانت الحركة الصهيونية بمساندة الامبريالية العالمية قد نجحت خلال تلك الفترة في طمس جذور قضية الشرق الأوسط وتشويه أسباب الصراع العربي اليهودي الأساسية ، فإن افتضاح عدوانية إسرائيل ، وتعاضم المقاومة العربية وإنسانية أهدافها ، قد فرضت على كل الشرفاء في العالم إعادة النظر في حقائق القضية الفلسطينية التي كونت جوهر مشكلة الشرق الأوسط الخطيرة . واقتضت من كل الباحثين عن السلام دراسة أسباب الصراع العربي اليهودي في ضوء مبادئ الحق والعدل وأحكام القانون الدولي .

ودراسة هذه الأسباب وتحليل مظاهرها وردها إلى أسانيدھا القانونية ، هو موضوع هذا البحث .

## هو السيادة على فلسطين

إن الخطوة الأولى في أى بحث قانونى حول حقائق القضية الفلسطينية تقتضى دراسة موضوع « حق السيادة » على فلسطين . وذلك من أجل تحديد الوضع القانونى لإسرائيل ، وتقرير مدى شرعية الأسانيد القانونية التى تستند إليها فى قيامها على أرض فلسطين ، وتنسترواها فى ممارسة سياسة الاضطهاد والمصادرة والتهجير ضد شعب فلسطين .

ولا يعنينا فى هذا البحث مفهوم حق السيادة الذى يعنى سلطة الدولة على الأرض التى فى حوزتها وعلى الشعب الذى يعيش فوقها بصرف النظر عن شرعية هذه السيادة وقانونية المرتكزات التى تركز إليها . لأن مثل هذه السيادة الواقعية تركز عادة على الاحتلال العدوانى وفعل الفتح ، وكلاهما أصبح فى عصرنا الحاضر أمراً محرماً لا يكسب أية حقوق قانونية ولا يشكل أى حق للسيادة الشرعية بمقتضى أحكام القانون الدولى المعاصر .

فشرعة عصبة الأمم التى أقرها مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ حرمت على الدول ضم الأراضى المحتلة ، واعترفت للشعوب بحق تقرير المصير . وأوضحت أحكام المادة (٢٢) منها واجبات الدول ووسائل الشعوب لتحقيق الاستقلال الكامل وممارسة حق تقرير المصير . ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ فالتى فى المادة (٢) فقرة (٤) مبدأ الحرب القانونية وضم الأراضى بالقوة أو نتيجة الاحتلال، واعتبر كل حرب هجومية حرباً عدوانية لا تكسب المحتل أية حقوق قانونية أو جغرافية ، ولا تشكل أى مظهر من مظاهر السيادة الشرعية . واعترف بكل وضوح بحق الشعوب فى تقرير مصيرها . وأكدت العهود والمواثيق



اللاحقة به حق الشعوب في تقرير كيائها السياسي ونموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي<sup>(١)</sup>.

إنما الذي يعنينا في هذا البحث هو مناقشة حق السيادة الشرعي للشعب على أرضه ، المنبثق من مبدأ شرعية الحق الذي لا يجوز التفريط فيه بأي شكل من الأشكال ، والذي يخضع أولاً وأخيراً لإرادة الشعب صاحب الأرض ولحقه القانوني والطبيعي في تقرير المصير .

في ضوء هذا المبدأ الأساسي لحق السيادة ، يجب أن تقع كل دراسة للصراع العربي اليهودي حول فلسطين . ومن خلالها فقط يمكن إصدار الحكم القانوني على المرتكزات التي تستند إليها إسرائيل ، وعلى أسانيد حق السيادة للعرب واليهود في فلسطين .

### هو السيادة العربية على فلسطين

إن حق السيادة على فلسطين كان ولا يزال ملكاً لسكانها الأصليين ، الذين عاشوا فيها وملكوها آلاف السنين بلا انقطاع ، وكانوا يقيمون فيها خلال الحرب العالمية الأولى وعند فصلها عن الامبراطورية العثمانية ، قبل أن تتعرض للخطط السياسية والمطامع الاستعمارية التي أوصلتها إلى ما هي عليه الآن . وهذا الحق الطبيعي لا يمكن أن يتأثر أو ينتقص بأي وعد أو قرار صدر أو سيصدر عن أي دولة أو هيئة أجنبية . لأن مثل هذه الدولة أو الهيئة لا تملك أي سيادة أو سلطة شرعية أو حق من أي نوع كان ، يجيز لها التصرف أو التفريط بحقوق سكان فلسطين الأصليين ، دون إرادتهم الحرة وموافقتهم في إطار حق تقرير المصير .

---

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان — الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية — إعلان استقلال الشعوب والبلدان المستعمرة .

وسكان فلسطين الأصليون هم عرب فلسطين ، أصحاب البلاد الشرعيين ،  
الذين عاشوا فيها بلا انقطاع منذ أقدم العصور . لا منذ الفتح الاسلامى فى القرن  
السابع الميلادى فحسب ، وإنما منذ عهد الكنعانيين والفلسطينيين ، وحتى طردهم  
منها بالقوة عام ١٩٤٨ . فهم أحفاد الكنعانيين والفلسطينيين والعرب المسلمين  
وكل الذين صهرتهم فلسطين بيوثقها العربية ، وصبغتهم بصبغتها الوطنية ،  
وجعلتهم يتعايشون باخاء وسلام كشعب عربى واحد ، يعيش حضارة واحدة  
هى الحضارة العربية ، ويتكلم لغة واحدة هى اللغة العربية . وهم الذين كانوا  
سكان فلسطين عند الاحتلال البريطانى عام ١٩١٧ ، وعند انفصال فلسطين  
مع الولايات العربية الأخرى عن الامبراطورية العثمانية فى نهاية الحرب العالمية  
الأولى .

والاحتلال البريطانى لفلسطين لا يمكن أن ينتزع من سكانها حقهم فى  
السيادة على أرضهم ، ولا يمنح لبريطانيا أى حق فى السيادة على فلسطين . فأحكام  
القانون الدولى لا تعطى سلطة الاحتلال أية حقوق اقليمية ، وتركيا لم تتنازل عن  
سيادتها السياسية على فلسطين لآية دولة معينة ، ولم تربط مستقبلها بمعاهدة لوزان  
بأى التزام يتعلق بالوطن القومى اليهودى . بل أن فلسطين أصبحت كياناً  
سياسياً مستقلاً استقلالاً دولياً بمجرد انفصالها عن الدولة العثمانية ، ونتيجة  
لاعتراف شرعية عصبة الأمم بشعبها كشعب مستقل يخضع لأحكام المادة (٢٢)  
من ميثاق العصبة .

وتطبيقاً لأحكام القانون الدولى ، فإن فلسطين أصبحت نتيجة لهذه التطورات  
إقليماً يتمتع بكيان سياسى مستقل وحق سيادة خاصة . وأصبح سكانه فى ذلك  
الحين شخصية معنوية اعترف بها القانون الدولى وبحقها فى السيادة على كل  
الأرض التى تعيش عليها .



وإذا كان من مقتضى أحكام القانون الدولي أن يمارس كل شعب حقه في تقرير مصيره وأن يتمتع بحقوقه الوطنية الأساسية دون أي تدخل أجنبي من أي نوع كان ، فإن هذا الشعب الفلسطيني قد حرم بالقوة والغزو من ممارسة هذه الحقوق الأساسية. وقد حيل بالعدوان والاحتلال البريطاني الصهيوني بينه وبين المشاركة في أي من الأحداث التي قررت مصيره ومصير وطنه ، وأدت إلى طرده من بلاده وقيام إسرائيل على حساب حقوقه وفي أرضه ، منذ عام ١٩١٨ وحتى اليوم الحاضر .

فإسرائيل في نظر العرب ، كيان عدواني استعماري غير شرعي . فرض بالغزو والاحتلال والاستيطان في فلسطين. وكون مقوماته كدولة خلافاً لمبادئ الحق وقواعد العدل وأحكام القانون الدولي. واستمد وجوده وحياته على حساب الحقوق المكتسبة والمنهكة للشعب العربي الفلسطيني صاحب البلاد الشرعي وساكنها الأصلي ، الذي طرد من بلاده لتقوم عليها إسرائيل ، والذي أجلى عن ممتلكاته ومدنه ومنازله ليحل فيها الفزاة الصهيونيون القادمون من كل أنحاء العالم تحت راية إسرائيل .

فهي لم تقم نتيجة حق طبيعي لشعب يهودي في فلسطين . إنما هي كيان أنشأه وعد استعماري بريطاني باطل . واحتضنته سياسة بريطانية خانت أمانة الانتداب وتنكرت للعهود والمبادئ والأخلاق الدولية . . ورعته ودعته بالمسال والسلاح الاختكارات الأمريكية . . وأضفت عليه الصفات القانونية الباطلة الامبريالية العالمية ودوائر الاستعمار الأمريكي الجديد .

واستناداً إلى هذه الحقائق فإن كل العرب لا يعترفون بالكيان الاسرائيلي المفروض في فلسطين . . ويعتبرون كل الوعود والمواثيق والقرارات التي قررت مصير فلسطين دون ارادة شعبها وأقامت إسرائيل بالقوة على أرضه ، مستندات

باطلة . تتنافى مع مبدأ حق السيادة وتقرير المصير ، وتتعارض كل المعارضة مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الانسان . وتحرم الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الطبيعية والقانونية والوطنية والانسانية . وهى لا تلزم شعب فلسطين ولا تحرمه من حقه المقرر المشروع فى الدفاع والمقاومة ضد العدوان والانتهاك والاحتلال ، ومن أجل تحرير وطنه وتحقيق حريته وممارسة حقه فى تقرير مصيره على أرضه .

### ارغادات السيادة الإسرائيلية

غير أن الصهيونية تنكر على العرب هذه الحقوق ، وتدعى حقها فى السيادة على الأرض التى تقوم عليها إسرائيل . وتستند فى الرد على طعن العرب بشرعية وجودها وفى إثبات حقها فى السيادة إلى أربعة مرتكزات أساسية ، تدعى أنها مستندات تاريخية وقانونية ودولية . وهى :

أولاً — وعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية فى ٢ نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩١٧ إلى ممثلى الحركة الصهيونية العالمية .

ثانياً — صك الانتداب البريطانى على فلسطين الصادرة عن عصبة الأمم فى ٢٤ يوليو (تموز) عام ١٩٢٢ ، والقاضى بتوصية بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور والعمل على اقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين .

ثالثاً — توصية الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، الصادرة فى ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩٤٧ ، والقاضية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود وقيام اسرائيل دولة على أرض فلسطين .

رابعاً — الحقوق التاريخية والدينية لليهود فى فلسطين .

وكما استعرضنا آنفاً حق السيادة العربى على فلسطين ، سنناقش هذه الردود



والمستندات الاسرائيلية في ضوء مبادئ الحق وقواعد العدل وأحكام القانون الدولي . محاولين قدر المستطاع توضيح العلاقة بين كل مستند وبين هذه المبادئ والقواعد والأحكام ، ومدى تأثيرها على حق السيادة العربية على فلسطين ، ومدى الشرعية التي يمكن أن تضيفها على الوجود الاسرائيلي في فلسطين وعلى ادعاءات حق السيادة التي تدعيها الصهيونية على الأراضي العربية التي يقوم عليها كيان إسرائيل .

## وعد بلفور وعنى السيادة على فلسطين

فى الثانى من نوفمبر ١٩١٧ ، وقبيل نهاية الحرب العالمية الأولى ، منحت الحكومة البريطانية وعداً سرياً لممثلى الحركة الصهيونية العالمية ، تتعهد فيه ببذل أقصى جهودها فى سبيل إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين . وكانت قبل ذلك قد تعاقدت ( فى عام ١٩١٥ ) مع ممثلى العرب على اشتراك الأمة العربية فى الحرب ضد تركيا وألمانيا ، مقابل اعتراف الحلفاء باستقلال ووحدة الأقطار العربية الشرقية ومن ضمنها فلسطين .

وقد استندت الصهيونية إلى هذا الوعد فى كل خطواتها السياسية والدولية والعسكرية نحو هدفها بالاستيلاء على فلسطين . واستغلت فى ادعائها بشرعية المطالبة بفلسطين ، وفى غزوها وطردها سكانها وفرض الكيان الإسرائيلى على أرضها العربية . فما هو المركز الحقيقى لهذا المستند الإسرائيلى من وجهة نظر القانون الدولى وحقوق السيادة وتقرير المصير ؟!

إن وعد بلفور لا يستند فى طبيعته وظروفه ولا فى محتواه وغاياته ونتائجه ، على أى أساس من القانون أو الحق أو الأعراف الدولية . وهو لا يمكن أن يؤثر على حقوق الشعب الفلسطينى الأساسية ، فى السيادة على فلسطين أو فى تقرير المصير . وهو وكل الإجراءات التى تمت بموجبه أو استندت إليه ، مرتكزات غير قانونية وباطلة للأسباب التالية :

أولاً : إن وعد بلفور منحة من غير ذى حق أو اختصاص أو سيادة فى فلسطين ، إلى من لا يستحقها قانوناً أو حقاً أو ملكية أو وجوداً .

\* فلسطين حين صدور هذا الوعد عام ١٩١٧ ، لم تكن أرضاً أو مملكة



أو محمية بريطانية . بل كانت لا تزال جزءاً من ولايتي دمشق وبيروت العربيتين في الدولة العثمانية التركية . وبريطانيا لم تكن في ذلك الوقت ولا قبله تملك أى حق من « حقوق السيادة » في فلسطين ، حتى تستند إليه في منحها ، أو تبرر بموجبه تصرفها العدواني بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود العالم .

فعلى الرغم من أن « حق السيادة » على أية أرض هو حق طبيعي من حقوق شعبها الأساسية ، فإن دولة الخلافة العثمانية كانت عام ١٩١٧ هى التى تمثل « السيادة القانونية » على فلسطين . فقد كانت فلسطين فى تلك الفترة لا تزال إقليماً فى الدولة العثمانية التركية ، وكان شعبها لا يزال يعتبر من وجهة نظر القانون الدولى جزءاً من شعب هذه الدولة ، القائمة فعلاً والمعترف بها دولياً . ومن أوليات مبادئ القانون الدولى أن يكون حق السيادة على فلسطين ، ومباشرة إختصاصات هذا الحق الداخلية والخارجية عام ١٩١٧ للدولة العثمانية وليس لبريطانيا<sup>(١)</sup> .

\* وكما لم تكن فلسطين حين صدور وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ إقليماً بريطانياً أصلياً أو تابعاً أو محتلاً من قبل بريطانيا ، فإنها لم تكن كذلك إقليماً مضافاً إلى أملاكها ، أو متنازلاً عنه لها ، أو واقعاً تحت يدها أو سلطتها بأى شكل من الأشكال فى هذا التاريخ .

فبعد نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ووقوف بريطانيا وتركيا فى صفين متحاربين ، إعترفت بريطانيا نفسها عام ١٩١٥ بانتقال « حق السيادة » على البلاد العربية ومنها فلسطين ، إلى العرب سكان الولايات العربية فى الدولة العثمانية أنفسهم . ووقعت مع الشريف حسين رئيس الدولة العربية المعلنه آنذاك

---

(١) - القانون الدولى العام « مظاهر السيادة » د . أبو هيف .

- مجموعة الوثائق الدولية وحق السيادة » . فوشى .

« المعاهدة العربية البريطانية » ودخل العرب ومنهم شعب فلسطين الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٦ إلى جانب الحلفاء ضد تركيا وألمانيا على هذا الأساس ومن أجل تحقيق الحرية والوحدة لكل بلادهم الشرقية ومنها فلسطين .

وظلت بريطانيا طيلة الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية عام ١٩١٧ ، لاتزال تقف مع جيوشها وحلفائها غربى قنال السويس . وكان العرب وحدهم ومنهم شعب فلسطين ، هم الذين يحاربون الأتراك والألمان فى كل الأجزاء السورية . وهم الذين مهدوا للجيوش البريطانية والحليفة اجتياز قناة السويس ودخول فلسطين « كحلفاء محررين » فى ديسمبر من عام ١٩١٧<sup>(١)</sup> .

فمنذ قيام الدولة العربية ودخولها الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الدولة التركية عام ١٩١٦ ، أصبحت هى التى تمثل « الحارس الواقعى » لحق السيادة على البلاد الشرقية ومنها فلسطين . وبعد أن أعلنت البلاد السورية ومنها فلسطين حكومة إقليمية فى نطاق تلك الدولة العربية ، واعترف بها الحلفاء وأقاموا لهم تمثيلا فى عاصمتها دمشق فور انتهاء الحرب فى نهاية عام ١٩١٨ ، أصبحت الدولة العربية هى التى تمثل حق « السيادة القانونية والفعلية » على فلسطين<sup>(٢)</sup> .

وبعد انتهاء الحرب وانفصال فلسطين عن تركيا وإعلان مبادئ الحرية وتقرير المصير لسكل الشعوب وإقرار ميثاق العصبة ، وخاصة المادة (٢٢) المتعلقة

---

(١) وثائق مؤتمر فلسطين العربى البريطانى - لندن . فبراير ١٩٣٩ .  
- أزمة الشرق الأوسط مذكرات ووثائق . إصدار رابطة الحقوقين الديمقراطية العالمية . بروكسل .

(٢) - طرق اكتساب وفقد الملكية الإقليمية . « القانون الدولى العام » .  
د . أبو هيف . د . حامد سلطان .

- « القانون الدولى العام » بوستامنت .



بالأقاليم والشعوب التي كانت محكومة من قبل تركيا وألمانيا ، أصبح حق السيادة على فلسطين من حقوق شعبيها في الدرجة الأولى . سواء بمقتضى الحق الطبيعي المقرر لكل الشعوب ، أو بالاستناد إلى المادة ( ٢٢ ) من الميثاق التي جعلتها كيانا سياسياً مستقلاً ومنفصلاً وذا سيادة خاصة ، أو بمقتضى المعاهدة العربية البريطانية وحق النصر الذي شارك شعب فلسطين كحليف في إحرازه .

\* ولم يثبت بأي شكل من الأشكال أن تركيا كانت قد تنازلت لبريطانيا عن سيادتها القانونية على فلسطين ، قبل أو بعد عام ١٩١٧ . كما أن بريطانيا لم تدع أن معاهدتها مع العرب قد فوضتها بالتصرف بفلسطين لصالح الصهيونية العالمية ، أو تنازلت لها عن حق السيادة على فلسطين .

\* وكذلك فإن شعب فلسطين لم يتنازل في يوم ما ، لا قبل عام ١٩١٧ ولا بعده ، عن حقه في وطنه وفي سيادته الكاملة على أرضه . ولم يوكل بريطانيا في يوم ما ، لا قبل الحرب العالمية الأولى ولا بعدها ، بممارسة هذا الحق أو بالتصرف فيه لصالح اليهود والصهيونية العالمية . بل على العكس من ذلك ، فقد أكد شعب فلسطين تمسكه بحق سيادته ورفضه المطلق لوعده بلفور بكل الوسائل منذ فضحه من قبل السوفييت عام ١٩١٨ وطرحه أمام عصبة الأمم عام ١٩٢٢ ، وحتى قبل تنفيذه من قبل بريطانيا وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ .

ولعل في قرارات المؤتمر الوطني السوري واستفتاء لجنة كنج - كرين الدوائية عام ١٩١٩ ، وفي قرارات المؤتمرات الفلسطينية وثورات شعب فلسطين المتتالية ضد وعد بلفور وكتب بريطانيا البيضاء المتعددة منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٤٨ ما يكفي للتدليل على رفض شعب فلسطين لهذا الوعد العدواني ، وما يثبت تمسك شعب فلسطين بحقه في وطنه وحقه في سيادته على كل أرضه .

ومادامت بريطانيا لا تملك حق السيادة على فلسطين عام

١٩١٧ بأى مظهر من مظاهرها الدولية ، القانونية أو الفعلية . . ولم يتوفر لها أى شرط من الشروط الأصلية أو الانتقالية اللازمة لاكتساب حق الملكية الإقليمية فى فلسطين حين إصدار وعد بلفور ، فإن هذا الوعد باطل من وجهة نظر القانون الدولى . ولا يشكل إلا مجرد وعد فردى ، لا يترتب عليه أى قيمة حقوقية إزاء الآخرين ، سواء بمقتضى الحقوق الطبيعية أو بالنسبة لأحكام القانون الدولى . ولا يمكن أن يترتب عليه أى أثر مشروع للصهيونية فى فلسطين أو ضد شعب فلسطين<sup>(١)</sup> .

ثانياً . إن وعد بلفور فى أساسه إتفاق باطل دولياً ، شكلاً وموضوعاً . فهو :

١ — مشوب بانعدام الأهلية الدولية عند التعاقد .

٢ — وباطل لعدم شرعية موضوعه .

٣ — وملغى بمقتضى عهد عصبة الأمم . وذلك للأسباب التالية :

( أ ) إن فلسطين حين صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، لم تكن إقليماً خالياً من السكان أو غير مملوك . بل كان أصحابه العرب يملكونه ويسكنون كل شبر فيه .

وفلسطين حين إصدار وعد بلفور من قبل الحكومة البريطانية للصهيونية العالمية عام ١٩١٧ ، لم تكن تعرف على أرضها ما سعى بمقتضى هذا الوعد « بالتراث اليهودى » . ولم تكن أيضاً تعرف أيضاً ما سعى

---

(١) — مجموعة الوثائق الدولية . فوشى .

— القواعد الدولية المكتسبة للملكية الإقليمية . أحكام إتفاق برلين لعام ١٨٨٥ « د . أبوهيف » القانون الدولى العام . فصل ٤ .



« بالشعب اليهودي » بين فئات شعبها العربي ، المسلمة والمسيحية واليهودية ، المتآخية والأمنة في وطنها العربي بسلام . فلم يكن في فلسطين عام ١٩١٧ أى أثر لشعب يهودى أو قومية يهودية . وكل ما كان يمت بصلة لليهودية في فلسطين آنذاك ، هو وجود حوالى ٤ ٪ من سكانها العرب يدينون بالديانة اليهودية ، وبضعة آلاف من اليهود الأوربيين استوطنوها منذ مطلع القرن التاسع عشر تحت الاعتبار الدينية المحضة .

وإنما كان قد قام في مدينة بال بسويسرا ومنذ عام ١٨٩٧ ، تنظيم أوروبى أطلق على نفسه اسم « المؤتمر الصهيونى » ، واتخذ له برنامجاً أطلق عليه اسم « البرنامج الصهيونى » ، وطرح شعاراً لأعضائه قال فيه: « إن هدف الصهيونية هو تكوين أمة للشعب اليهودى في فلسطين . وذلك بمساعدة اليهود في كل بقاع العالم حتى تصبح فلسطين مركزاً وموضع فخر لكل يهودى سواء من الناحية الدينية أو الناحية العنصرية » .

ووعده بلفور منح فلسطين عام ١٩١٧ لهذا التنظيم الأوروبى الغريب ، وليس لشعب يهودى موجود في فلسطين . ومنح وعد بلفور فلسطين لهذا التنظيم الأوروبى الغريب ، قبل أن يكون له دولة أو حتى موضع قدم في فلسطين ، بل ودون أن يكون لليهودية أى أثر سياسى أو اجتماعى أو قومى قائم في أى بقعة من أرض فلسطين . فطرف التعاقد مع بريطانيا في هذا الوعد الذى تبنى عليه الصهيونية نتائج قانونية أو دولية ، هو شخص أو أشخاص ، وليس دولة ، سواء كانت تامة السيادة أو ناقصة . ومن أوليات صحة انعقاد الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، أهلية عاقيدها الدولية للإبرام . وشرط الأهلية الدولية ، هو كون المتعاقدين من الدول أولاً ، ومن الدول التامة السيادة كشرط أساسى في النتيجة . وحتى الدول ناقصة السيادة اعتبرها القانون الدولى ناقصة الأهلية للتعاقد ،

أو منعدمة الأهلية تماماً، تبعاً لمدى تبعيتها . وقضى القانون الدولي ببطلان أى اتفاق دولى أو معاهدة من هذا القبيل<sup>(١)</sup> . أما التعاقد أو الاتفاق أو المعاهدة مع الأفراد أو الهيئات ، فهو باطل دولياً شكلاً وموضوعاً لعدم صحة الإبرام . ولا يمكن بأى حال من الأحوال امتداد أثر مثل هذا التعاقد بالنسبة لغير أطرافه . وحتى أنه لفقدان شروط الصحة والأهلية لا يلزم حتى أطرافه بموضوعه<sup>(٢)</sup> .

فوعده بلفور هو اتفاق لم تتوفر له شروط الصحة ، وتعوزه الأهلية الدولية لدى أحد طرفيه عند التعاقد . فهو اتفاق باطل دولياً .

(ب) إن وعده بلفور استهدف فى موضوعه ، التعاقد مع الصهيونية العالمية على طرد شعب فلسطين من وطنه وبيوته ومزارعه ، وإعطائها إلى غرباء عن هذا الوطن ، دعاهم هذا التعاقد بيهود العالم . وتعهدت بريطانيا بموجبه بوضع كل امكانياتها من أجل جمعهم وترحيلهم إلى فلسطين . وذلك دون علم أهل فلسطين الشرعيين ، ودون إرادتهم ، ودون مراعاة حقوقهم الطبيعية ومصالحهم الأساسية .

وعبرت الصهيونية العالمية ، طرف التعاقد الثانى فى هذا الاتفاق ، عن موضوع هذا الاتفاق بالحقيقة التالية : « إن هدف الصهيونية هو تكوين أمة يهودية فى فلسطين . . . وفلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تعطى لشعب بلا وطن . . . وعلى يهود العالم أن يضيقوا الخناق على أهل فلسطين حتى يجبروهم على تركها إلى الأقطار العربية الواسعة . . . وإلى الصحراء . . . »<sup>(٣)</sup>

---

(١) ( القانون الدولى العام ) بحث « صحة انعقاد الاتفاقات الدولية » - بوستاننت - حامد سلطان - أبوهيف .

(٢) مجموعة الوثائق الدولية فوشى .

(٣) قرارات المؤتمر الصهيونى الأول . بال ١٨٩٧ . والثاني . لاهاى ١٩٠٨ .



وعبرت بريطانيا عن هذا الموضوع المناقض لكل القوانين والأعراف الدولية ولجميع القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية ، بإقامة إسرائيل على أرض العرب في فلسطين .. وبطرد مليون ونصف مليون من سكان فلسطين إلى خارج فلسطين ، والحكم عليهم بالحياة « كلاجئين » ، دون وطن وبلا مأوى ، وبلا مورد عيش شريف .

ومن أسس صحة التعاقد الدولي الأولية ، « مشروعية موضوع التعاقد » . وهذه المشروعية تقضى أن يكون موضوع الاتفاق « جائزاً » ، « ومما يبيحه القانون » ، « وتقره مبادئ الأخلاق » . وكل تعاقد يتعارض مع شرط من شروط هذه المشروعية لا يعتبر صحيحاً من وجهة نظر القانون الدولي . بل يعتبر باطلاً ، وغير ملزم للآخرين ، وحتى لأطرافه عند المعارضة<sup>(١)</sup> .

ووعد بلفور اتفاق غير جائز لكونه يشكل انتهاكاً للحقوق الطبيعية لشعب فلسطين ، واعتداءً على مبادئ الأخلاق وحق تقرير المصير ، وتجاهلاً لإرادة شعب ومصير وطن . وهو مشوب بعدم الأهلية وعدم المشروعية وبالاكراه والغش في شكله وموضوعه .

(ج) ووعد بلفور اتفاق لاغ منذ إقرار « عهد عصبة الأمم » عام ١٩١٩ . فقد نصت المادة (٢٠) من « عهد العصبة » ، الذي وقعته بريطانيا والتزمت به كعضو ومؤسس في تكوين عصبة الأمم ، على : « اعتراف الدول الأعضاء في العصبة ببطالان كل معاهدة أو اتفاق أو عهد سابق ، إرتبط به الأعضاء قبل تأسيس العصبة وكان موضوعه يتنافى مع مبادئ عهد العصبة أو نصوصه » . وقد كان عهد العصبة يقوم في الدرجة الأولى على احترام حق الشعوب بالاستقلال وتقرير المصير . . وكانت مبادئه الأساسية تنص على « احترام قواعد القانون

---

(١) القانون الدولي العام . سموحي فوق العادة . ا كسبول .

الدولى « و « مبادئ الحق والعدل وقيم الأخلاق والإنسانية<sup>(١)</sup> » .

ثالثاً — إن وعد بلفور اتفاق باطل ، لأنه يتعارض مع تعهد والتزام سابق فى نفس الموضوع ، خلافاً للقواعد العامة لصحة التعاقد فى القانون الدولى ، وللمادة ( ١٠٣ ) من « عهد عصبة الأمم » التى جاءت بعد هذا الوعد لاجية له ومزيلة لكل أثر قانونى أو دولى له<sup>(٢)</sup> . . . » .

فلقد أعطت بريطانيا للعرب وعداً مماثلاً ، وبنفس موضوع وعد بلفور ، وبتاريخ سابق على تاريخه . وهو « المعاهدة العربية البريطانية » المعقودة بين العرب وبريطانيا خلال عام ١٩١٥ ، والتى اعترفت فيها بريطانيا بقيام الدولة العربية فى الحجاز وبسلطتها على كل الأقطار العربية الشرقية ومنها فلسطين ، والتى تعهدت بموجبها « بعدم إبرام أى صلح أو اتفاق إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية واستقلالها . . . » . ولقد شملت هذه المعاهدة الأقطار العربية المحددة فى « رسائل حسين — مكماهون » ، وكانت فلسطين بمحدودها الدولية من ضمن هذه الأقطار .

واتفاقية « حسين — مكماهون » كانت معاهدة دولية بكل ما لهذه العبارة من مفهوم قانونى ودولى صحيح . وتوفرت فيها ولها كل شروط الصحة والانعقاد والشرعية والالتزام . ولم تستطع بريطانيا فى أى مرحلة من مراحل مؤامراتها العدوانية على فلسطين أن تنكرها . بل أكدت فى أكثر من مناسبة شرعيتها وإلغاءها لوعد بلفور ، وتعالت على الدوام بأن هذا الوعد « لا يعنى جعل فلسطين يهودية ، كما أن رسائل حسين — مكماهون لا تعنى جعل فلسطين

---

(١) مقدمة عهد عصبة الأمم والمبادئ التى يقوم عليها .

(٢) عهد عصبة الأمم — القانون الدولى العام . بحث « صحة الانعقاد فى الوثائق

الدولية » . سموحى فوق العادة — أبوهيف — بوستامنت — فوشى .



دولة عربية مستقلة<sup>(١)</sup> . . . » .

فقد أكدت بريطانيا إلزامية هذه المعاهدة بلسان وزير خارجيتها بلفور نفسه في رسالته للشريف حسين في ٨ فبراير ١٩١٨ ، بعد كشف السوفييت لمواثيق بريطانيا السرية ضد العرب مع فرنسا والصهيونية.. وأكدتها بالاشتراك مع فرنسا بالاعتراف بالدولة العربية ومنها فلسطين، على لسان ممثليهما في دمشق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ . . . وأكدها وزير العدل البريطاني « باكستر » في مجلس اللوردات ، جواباً على طعن العرب بقانونية صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٣ ، بجملته المشهورة : « لقد أعطى تعهد صحيح من جهة ورجع عنه من الجهة الثانية » . وأكدها مجلس اللوردات البريطاني نفسه بتوصيته الصادرة أثر مناقشاته لبنود صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٣ ، والتي جاء فيها :

« إن مجلس اللوردات لا يقر الانتداب على فلسطين بشكله الحالي ، لأنه يشكل خرقاً مباشراً للعهود المقطوعة من قبل حكومة صاحب الجلالة لشعب فلسطين بموجب التصاريح الواردة في مستندات مكماهون لسنة ١٩١٥ ، والتي أعيد تأكيدها سنة ١٩١٨ . وأن هذا الانتداب بنصه الحالي يتعارض مع أمانى ورغبات الأكثرية الساحقة لشعب فلسطين . ولهذا يتوجب تأجيل التصديق عليه من قبل عصبة الأمم ريثما تجرى عليه التعديلات طبق العهود المقطوعة » .

واقدرت اللجنة العربية البريطانية التي ألفتها مؤتمر فلسطين بلندن عام ١٩٣٩ لدراسة المكاتبات المتبادلة بين الشريف مكة ، وبين مكماهون ممثل بريطانيا سنتي ١٩١٥ ، ١٩١٦ .

---

(١) — (رسائل حسين - مكماهون) . أزمة الشرق الأوسط - رسائل ووثائق . إصدار رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية بروكسيل .

« . . إن حكومة جلالتها لم تكن حرة التصرف في فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالي فلسطين ومصالحهم ، وأن هذه البيانات يجب أن تدخل في الحساب عند محاولة تقرير المسئوليات التي حملتها حكومة جلالتها حيال هؤلاء الأهالي ، كنتيجة للمكاتبات ، كائناً ، ما كان تفسيرها<sup>(١)</sup> .

### فانخلاصة :

\* أن فلسطين موضوع إتفاق بلفور ، لم تكن حين إصدار هذا الاتفاق عام ١٩١٧ : —

إقليماً بريطانياً أصلياً ، ولا مستولى عليه من قبلها ، ولا مضافاً إلى أملاكها بأي شكل من أشكال التبعية ، ولا متنازلاً لها عنه أو عن حق السيادة عليه . ولا واقعاً تحت يدها أو سلطتها بأي شكل من الأشكال . ولم تكن فلسطين أيضاً :

إقليماً خالياً من السكان ، ولا إقليماً غير مملوك . بل كان إقليماً يسكنه العرب أصحابه الشرعيون ويملكون كل شبر فيه . وتتوفر في شعبه وعلى أرضه كل حقوق السيادة والملكية الإقليمية لغير بريطانيا ، بمقتضى القواعد والأعراف الدولية والحقوق الطبيعية .

\* وأن الصهيونية العالمية ، طرف هذا الاتفاق مع بريطانيا وشريكها الأولى في عدوانيته ، لم تكن حين صدور هذا الاتفاق عام ١٩١٧ . — دولة قائمة في العالم ، ولا دولة موجودة في فلسطين .

---

(١) الوثائق المشار إليها مثبتة في الوثيقة رقم (١١) من كتاب (الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين) منقولة عن (مؤتمر فلسطين لعام ١٩٣٩) - لندن .



— ولا شعباً قائماً في فلسطين ، ولا قومية تتمتع بأي وجود سياسي أو اجتماعي  
أو حتى بشري في فلسطين .

— بل كانت حركة دولية عدوانية ، تقيم خارج فلسطين ، ولا يربط بين  
أعضائها إلا خطط غزو أرض فلسطين ، ونوايا القتل والإبادة ضد شعب  
فلسطين . خلافاً للحقوق الطبيعية والقانون الدولي ، وخلافاً للقيم والأعراف  
الأخلاقية والإنسانية .

\* وإن هذه الحقائق القانونية ، المؤيدة بالواقع والتاريخ والوثائق  
الدولية ، تجعل كلها من اتفاق ( بلفور — وايزمن ) ضد فلسطين :  
— عدواناً على القانون الدولي وحقوق الإنسان ، وانتهاكاً للحقوق الطبيعية  
والقيم الأخلاقية والإنسانية .

— وتعطى هذا الوعد العدواني صفة المنحة من غير ذي حق أو اختصاص ،  
لمن لا يستحقها ولمن ليس هو بموضعها الصحيح .

— وتنزله من مرتبة الاتفاق الدولي إلى مجرد الوعد الفردي ، الذي لا يلزم أحداً  
ولا يربط أي قيمة حقوقية ، من وجهة نظر الحقوق الطبيعية والدولية  
تجاه الآخرين ، ولا يربط أي أثر مشروع ضد شعب فلسطين وحقوقه في  
وطنه وسيادته على مصيره .. !!

— بل إنها تلغيه من أساسه ، وتقضي بالبطلان والعدوان على كل أثر من آثاره .

## اسرائيل وصك الانتداب

وكما كان وعد بلفور اتفاقاً باطلاً من وجهة نظر الحقوق الدولية والطبيعية ، فإن صك الانتداب الذي استندت إليه بريطانيا والصهيونية العالمية في إغتصاب فلسطين وطرد شعبها منها وفرض إسرائيل على أرضه ، كان أيضاً مستنداً باطلاً ووثيقة دولية غير صحيحة ولا ملزمة . سواء من حيث المبدأ والجوهر أو من حيث الشكل والتطبيق . وذلك للأسباب التالية :

أولاً : إن اعتبار الحلفاء بلاد العرب ومنها فلسطين بلاد عدو محتملة ، يجرى عليها ما يجرى على ممتلكات ألمانيا وتركيا ، وتخضع لسياسات الفتح والغنائم ومناطق النفوذ تحت ستار الإنتداب .. ، كان تنكراً للاتفاقات الدولية الصحيحة واعتداء على أحكام القانون الدولي ، وانتهاكاً لحق تقرير المصير . فلسطين أصبحت منذ عام ١٩١٥ وبعد المعاهدة العربية البريطانية ، جزءاً من بلاد حليفة ومن دولة مستقلة هي الدولة العربية ، التي حاربت إلى جانب الحلفاء ضد تركيا وألمانيا ، وحررت بنفسها وجيشها معظم أرضها من الحكم التركي ، وساهمت مساهمة فعالة في إحراز النصر النهائي عام ١٩١٨ .

والجيوش البريطانية لم تدخل فلسطين عام ١٩١٧ كجيوش محتملة عدوة ، بل دخلتها كجيوش حليفة مع الجيش العربي ، بين تأييد شعب فلسطين ومساندته ، وبحكم المعاهدة والمصالح المشتركة .

وكما كان من غير الممكن إعتبار بلجيكا بلاد عدو محتملة بعد تحريرها ، كان من حق شعب فلسطين أن يتمتع باستقلاله وأن يمارس حقه في تقرير مصيره

بعد عام ١٩١٨ . وذلك استناداً إلى المعاهدة العربية البريطانية المعقودة عام ١٩١٥ وإلى اشتراكه في الحرب وإحراز النصر .

ثانياً : إن صك الانتداب على فلسطين يخالف المبدأ الأساسي الذي قامت عصبية الأمم ، وهو : حق تقرير المصير .

فعلى الرغم من إقرار مجلس الحلفاء لهذا المبدأ الأساسي وإثباته في عهد عصبية الأمم عام ١٩١٩ ، وعلى الرغم من تطبيقه من قبل العصبة في حالات كثيرة وبالنسبة لشعوب عديدة عند تسوية مشا كل الحرب العالمية الأولى ، فإن العصبة تجاهلت هذا الحق كلياً بالنسبة لفلسطين . وتجاهلت بشكل أكثر كل النداءات والقرارات والمؤتمرات والاستفتاءات ، التي عبر بواسطتها شعب فلسطين عن إرادته في مستقبله ، والتي حدد فيها المصير الذي اختاره لحياته .

فقرار المؤتمر الوطني السوري ، وهو السلطة التشريعية للحكومة العربية التي قامت آنذاك في دمشق وكانت من ضمن أجزائها فلسطين ، عبر عام ١٩٢٠ بشكل حازم وإجماعي وبحضور ممثلي الحلفاء وعصبية الأمم ، عن رفض العرب ومنهم شعب فلسطين للانتداب ولوعد بلفور ولجميع أشكال الحماية والوصاية . وقرارات المؤتمرات الفلسطينية في حيفا ويافا والقدس خلال أعوام ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢ الصادرة بحضور ممثلي بريطانيا وفرنسا ، والرفوعة بواسطتهما لمجلس الحلفاء وعصبية الأمم ، عبرت أيضاً بشكل حازم وإجماعي عن رفض شعب فلسطين القاطع للانتداب ووعد بلفور وتمسكه بالاستقلال والوحدة ضمن الدولة العربية .

ولعل في تقرير لجنة « كنج - كرين » ، الموفدة عام ١٩١٩ من العصبة والرئيس الأمريكي ولسون أثناء انعقاد مجلس الحلفاء وعصبية الأمم في فرساي إلى فلسطين والشرق الأوسط ، للوقوف على رغبات شعوبها واستفتاءها في المصير الذي تختاره ، ما يؤكد مخالفة عصبية الأمم لعهدا ومبادئها في فرضها



الإنعذاب البريطاني على فلسطين ، وما يؤكد انتهاك هذا الانتداب بشكل فاضح لحق شعب فلسطين في تقرير مصيره . فقد قدمت اللجنة المذكورة إلى عصبة الأمم ومجلس الحلفاء عام ١٩١٩ تقريرها عن نتيجة الاستفتاء الذي قامت به ، وجاء به عن فلسطين بالذات ما يلي :<sup>(١)</sup>

« إن الرئيس الأمريكي ولسن وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأساسية الأربعة التي يحارب الحلفاء من أجلها ، وهو : أن حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية ، يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً ، لا على أساس المصالح المادية لدولة أو لأمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجي أو لفائدتها أو لسيادتها .

« فإذا كان المبدأ سيسود ، وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها ، فيجب الاعتراف بأن سكان فلسطين غير اليهود — وهم تسعة أعشار السكان تقريباً — يرفضون البرنامج اليهودي رفضاً باتاً . والجداول المرفقة تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض .

« إن تعريض شعب ، هذه حالته النفسية ، لمهاجرة يهودية لا حد لها ولبضط إقتصادي اجتماعي أجنبي متواصل ، هو نقض شأن المبدأ العادل الذي تقدم شرحه ، وهو إعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية .

---

(١) تقرير لجنة ( كنج - كرين ) ونتائج الاستفتاء المفصلة مثبتة في ( الملحق هـ ) من كتاب ( يقظة العرب ) لجورج أنطونيوس . نقل عن ( مطبوعة المحرر والنشر الأمريكية ) تاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢ - نيويورك - .

« ولقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين ، بل يشمل سكان المقاطعات السورية الأخرى . فان ٧٢ ٪ من مجموع العرائض المقدمة كانت ضد الصهيونية . ولم ينل أى مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة سوى مطلب الاستقلال ووحدة الأجزاء السورية » .

ولكن على الرغم من كل هذا ، وخلافاً لمبادئ العصبة وميثاقها ولبادئ الحلفاء وحق تقرير المصير ، فان المؤامرة البريطانية الصهيونية تمكنت من حمل عصبة الأمم على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى . وتمكنت فى النهاية من إقرار صك الانتداب على فلسطين كما وضعه المؤتمر الصهيونى العالمى .

ثالثاً : إن صك الانتداب على فلسطين ، يخالف بشكله وموضوعه لعهد عصبة الأمم ومبادئه ، ومناقض بأهدافه ووسائله « لنظام الانتدابات » ولأحكام المادة (٢٢) من عهد العصبة المنظمة لهذا النظام ولاختصاصات الدول المنتدبة من قبل عصبة الأمم .. !!

\* فقد نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم على ما يلى :

١ — إن المستعمرات والأقطار التى قضت نتائج الحرب الأخيرة بمخروجها من سيادة الدول التى كانت تحكمها تركيا وألمانيا والمأهولة بشعوب لا تزال غير قادرة على الوقوف فى معترك الحياة الجديدة ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل : بأن خير هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة فى عنق الحضارة فيجب أن تدرج فى هذا الميثاق الضمانات للقيام بحق هذه الوديعة .. »

٢ — وأن الطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً هى أن يعهد فى

تدريب هذه الشعوب إلى الأمم الراقية التي تمكنها مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي من الاضطلاع بهذه المسئولية وأن تكون ممارسة هذا التدريب بصفقتها منتدبة من عصبة الأمم .

٣ — ولابد لصفة الانتداب من أن تختلف بحسب درجة الشعب في الرقي وموقع القطر الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من هذه الأحوال .

٤ — إن بعض الجماعات التي كانت من قبل تابعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي إلى درجة يستطيع معها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة على أن تتولى إسداء المشورة والمشاهدة الإدارية لها دولة منتدبة . وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها ، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات إعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة . «

\* إن ما يتضح من أحكام المادة ( ٢٢ ) من عهد عصبة الأمم الخاصة بالانتداب ، أنها تستهدف خير الشعوب المنتدب عليها وتقدمها . وتجعل هذه المهمة وديعة في أعناق الدول المنتدبة !..

بل إن الفقرة الرابعة من المادة ( ٢٢ ) إعتبرت الأقطار الخارجة من حكم الدولة العثمانية « أمماً مستقلة » وضعتها تحت القسم ( ١ ) من نظام الإنتداب بالنسبة لرقبها وتقدمها . وحصرت مهمة الانتداب عليها في « إسداء المشورة والمساعدة لها إلى حين تمكنها من الوقوف وحدها . واعترفت بحقها في اختيار الدولة المنتدبة عليها .

\* ولقد صنف الانتداب على فلسطين تحت القسم ( ١ ) ، واعتبر الإنتداب



عليها مما ينطبق على أحكام الفقرة الرابعة ، باعتبارها من الأقطار الخارجة من حكم الدولة العثمانية .

\* غير أن مقارنة مستعجلة بين هذه المبادئ وبين أحكام الانتداب على فلسطين ، تكفي لإثبات مخالفة هذا الصك ليثاق العصبة والمادة ( ٢٢ ) من عهدها الخاصة بنظام الانتدابات ، وتؤكد إنتهاكه المكشوف لحقوق شعب فلسطين ، وخيائته السافرة لأحكام وديعة الانتداب . . ، وتآمره العدواني على خير فلسطين .. وتقدم شعبها .. ومستقبله <sup>(١)</sup> .. !

-- ففد جاءت مقدمة صك الانتداب محددة مهمته الأولى «بتمكين الصهيونية العالمية من جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود العالم» ، وليس «بتمكين شعب فلسطين من الوقوف وحده وممارسة إستقلاله ومصيره» . وذلك خلافاً لأحكام الفقرة الرابعة ولكل روح ونصوص نظام الانتداب .

— وجاءت المادة الأولى من الصك معطية لبريطانيا «السلطة التامة في التشريع والإدارة» ، لا مجرد «إسداء المشورة والمعونة لشعب فلسطين» .

— وجاءت مادته الثانية موضحة مهمة الدولة البريطانية المنتدبة : «بوضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي فيها...» . وليس «الأخذ بيد شعب فلسطين نحو الحكم الذاتي والتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، توصيلاً له للقدرة على ممارسة استقلاله» تطبيقاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من نظام الانتداب .

— وجاءت كل مواد الصك ، محددة خطة عمل الانتداب البريطاني لصالح الصهيونية العالمية وضد حقوق شعب فلسطين المنتدب عليه لصالح خيره وتقدمه واستقلاله .

---

(١) نص صك الإنتداب مثبت في كتاب « أزمة الشرق الأوسط » لرابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية .

فتسهيل الهجرة اليهودية العالمية إلى فلسطين ، وتسهيل التمتع بالجنسية الفلسطينية للمهاجرين ، وتسهيل انتقال أراضي الدولة للمهاجرين ، وإشراكهم بالادارة والتعليم والتنظيم ، هي التي حددها صك الانتداب للدول المنتدبة على فلسطين .

فلقد اعترف نظام الانتداب لفلسطين بحق الحكم الذاتي والاستقلال ، ولكن صك الانتداب على فلسطين جاء يؤكد حق بريطانيا باستعمار فلسطين ويحدد مهمتها بإفناء شعب فلسطين وتقديم وطنها هدية لليهودية العالمية . واعترف نظام الانتداب لشعب فلسطين بحقوقهم في إدارة أمورهم الداخلية والتشريعية والادارية . . فجاء صك الانتداب سالباً لهذه الحقوق الطبيعية منهم ، ومطلقاً يد بريطانيا في حكمهم حكماً استعمارياً مباشراً وبوليسياً بشعماً ، وعاملاً على تسخيرهم لصالح الوطن القومي اليهودي على حساب وجودهم وحقوقهم في أوطانهم .

— وجاءت كل صكوك الانتداب على أقطار الشرق الأوسط الأخرى ، مراعية لنظام الانتداب ومنسجمة إلى حد ما مع أحكام المادة (٢٢) من عهد العصبة ، ، باستثناء صك الانتداب على فلسطين . فقد سمى خطأ بالانتداب ، لأنه في نصوصه وروحه وواقعه إستعمار مبرر وإفناء منظم ، وسرقة مشروعة بحكم القانون الذي أطلق عليه إسم « صك الانتداب على فلسطين » .

# إسرائيل

## وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

أما المستند الثالث والأهم ، الذي تستند إليه إسرائيل في وجودها العدواني في الشرق الأوسط ، فهو قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٤٧ ، والقاضى بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة دولية . فقد تمكنت الصهيونية العالمية ، إرتكازاً على وعد بلفور وصك الانتداب ، وبمساعدة بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية الضالعة معها ، من حشد ( ٦٢٩ ) ألف مهاجر يهودى في فلسطين خلال الفترة من عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٤٧ . وتمكنت باستخدام نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتواطؤ بريطانيا المنتدبة على فلسطين ، وباستغلال ظروف وأجواء الحرب العالمية الثانية وحادثة تكوين الأمم المتحدة من الحصول على هذا القرار الجائر الخطير .

غير أن هذا القرار ، رغم كل الأضواء الزائفة التى سلطت عليه لاثبات موضوعيته فى مسألة الشرق الأوسط المعقدة ، هو قرار باطل شكلاً وموضوعاً . وذلك لعدم صلاحية المنظمة الدولية لإصداره ، ولتجاوزه حدود نظام الوصاية الدولية من جهة ، ولعدم قانونية الإجراءات التى تم بموجبها إعماله وتنفيذه من جهة ثانية . وذلك للأسباب التالية :

( ١ ) — إن ديباجة « ميثاق الأمم المتحدة » والفقرة ( ٢ ) من المادة ( ١ ) من هذا الميثاق ، أكدتا :



« أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها هو إنشاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالمساواة فى الحقوق بين الشعوب ، بأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها .. »

وأن « الفصل الثانى عشر » من هذا الميثاق حدد فى المواد (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧) ، (٨٠) اختصاصات الأمم المتحدة فى تطبيق هذه المقاصد والمبادئ بالنسبة للأقاليم التى لا تتمتع بالاستقلال التام ، ومنها الأقاليم المشمولة بالانتداب.

فقضت المادة (٧٥) من الميثاق : « بإنشاء نظام وصاية دولى تحت إشراف الأمم المتحدة ، وذلك لإدارة الأقاليم التى قد تخضع لهذا النظام ... »

وقررت المادة (٧٧) تطبيق نظام الوصاية المذكور على الأقاليم من الفئات التالية . وكان فى مقدمتها « الأقاليم المشمولة بالانتداب عند وضع الميثاق .. » ومنها بالطبع إقليم فلسطين الذى كان يخضع آنذاك للانتداب البريطانى .

وحددت الفقرة (ب) من المادة (٧٦) : « الأهداف الأساسية لنظام الوصاية على هذه الأقاليم طبقاً لمقاصد الأمم المتحدة المبينة فى المادة الأولى من هذا النظام » . وهى :

ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم هذه الشعوب ويتفق مع رغباتها التى تعرب عنها بحل وحرية .. »

وجاءت المادة (٨٠) محددة اختصاص الدول المنتدبة والأمم المتحدة ذاتها ، على الأقاليم التى قررت المادة (٧٧) وضعها تحت نظام الوصاية الدولية

وذلك خلال الفترة إلى حين وضع هذه الأقاليم تحت الوصاية الدولية . فقررت في الفقرة ( ١ ) منها مايلي :

« ... وإلى أن تعقد إتفاقيات الوصاية لا يجوز تأويل نص أى حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه ، تأويلا أو تخريجا من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دولة أو شعب ، أو يغير شروط الاتفاقيات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة طرفا فيها » .

**\* فالواضح والمقرر من هذه المبادئ العامة أمران أساسيان :**

**الأول :** أن جميع البلدان المنتدب عليها قبل قيام الأمم المتحدة تظل تحت نظام الوصاية السابقة دون مساس أو تغيير بجميع الحقوق المعترف بها إلى أن يتم تشكيل نظام الوصاية الدولي الجديد ويطبق عليها .

**الثاني :** إن أى تغيير أو تبديل أو تطوير في شؤون تلك البلدان المنتدب عليها يجب أن يتم في حدود الفقرة الأولى من المادة ( ١ ) ، والفقرة (ب) من المادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة . أى نتيجة لممارسة سكان هذه البلاد حق تقرير المصير ، أو نتيجة لوصولها للحكم الذاتى والاستقلال الكامل » .

**\* وبالنسبة لبريطانيا في فلسطين فقد كانت تعنى هذه الأعطام أمرين :**

**أولهما :** أن تستمر بريطانيا في ممارسة تعهداتها كدولة منتدبة إلى أن يتم تشكيل نظام الوصاية الدولي الجديد ، أو أن تبيح للشعب الفلسطينى ممارسة حقه في تقرير مصيره .

**وثانيهما :** إعلان استقلال فلسطين لبلوغ شعبها القدرة على إدارة نفسه بنفسه .

وكذلك فإن الجمعية العمومية للأمم المتحدة كانت مقيدة في هذا الخصوص بما نص عليه ميثاقها . فصرى لا تملك من خلق دولة جديدة أو إزالة دولة قائمة إلا وفقاً لمرى حالتين :

الأولى : تأييد إعلان إستقلال بلد مستعمر أو منتدب لبلوغه القدرة على حكم نفسه بنفسه .

الثانية : تأييد رغبة شعب وإرادته عبر عنها بممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره .

وغير ذلك لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ، ولا في نظام أية هيئة متفرعة عنها ، ما يجيز خلق دولة أو إزالة دولة ، أو الحكم في مصير شعب دون رغبته وإرادته التي يعرب عنها بكل حريته !..

( ٢ ) غير أن بريطانيا خلافاً لأحكام المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة وخلافاً لأحكام المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم ، أعلنت فجأة في عام ١٩٤٧ إنهاء انتدابها على فلسطين . وحددت يوم ١٥ مارس ١٩٤٨ موعداً لإنهاء جلاء قواتها وإدارتها عن البلاد ، وقررت إحالة قضيتها إلى الأمم المتحدة دون أن تقر حلاً لها ، ودون أن تنتظر الحل الذي ستقرره الأمم المتحدة ليحل محل إنتدابها ، ودون أن تعطي شعبها حق تقرير مصيره ، ودون أن تراعى مصالح وأمن السكان الذين هم أمانة في عنقها كدولة منتدبة عليهم .

\* ومنذ ٢٦ شباط فبراير ١٩٤٨ ترك سكان فلسطين للقوة والإرهاب والفوضى تتحكم في مصيرهم ، دون أن تحرك بريطانيا ساكناً لحماية المدن العزلاء والأطفال والشيوخ والنساء من القتل والتدمير ، خلافاً لواجباتها المحددة بالفقرة (ب) من المادة (٧٦) من الميثاق .



وعلى الرغم مما فى إجراءاتها هذا من مغالطة صريحة للمواثيق الدولية ، ومن  
نقض سافر لتعهداتها والتزاماتها وواجباتها الإنسانية كدولة متمدنة . . فإنه  
انطوى على أبشع مؤامرة ضد شعب وضع أمانة فى عنقها . فقد كانت بريطانيا  
تدرك تماماً أن أى إجراء قانونى صحيح فى فلسطين سيقضى حتماً بإنشاء دولة  
فلسطينية مستقلة يشكل العرب غالبيتها الساحقة ، وهذا ما كان يتعارض مع  
خطتها لتهود فلسطين .

\* وعلى الرغم من أن بريطانيا أحالت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة ،  
فإنها لم تطلب وضع فلسطين تحت نظام الوصاية الدولية بموجب المادة (٧٧) من  
الميثاق . كما لم تطلب إعلان استقلالها بمقتضى المادة (٢٢) من ميثاق العصبة  
والمادة (٧٦) من ميثاق الأمم المتحدة . ولم تطلب تطبيق حق تقرير المصير  
لسكان فلسطين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق .

إنما عرضت بريطانيا القضية عرضاً مزوراً مشوهاً ، عرضتها بشكل نزاع بين  
العرب واليهود لم تتوصل إلى حله أو التوفيق بين طرفيه . وكان هذا حتماً إفتراء  
مفضوحاً . فبريطانيا انتدبت على فلسطين عام ١٩٢٢ لتقودها نحو الحكم الذاتى  
والاستقلال . وكان سكانها ما يقارب مليون نسمة كلهم من العرب بينهم حوالى  
(١٥) ألف يهودى فقط ، استوردتهم بريطانيا من بلاد عديدة ومن جنسيات  
مختلفة ، ثم جاءت تزعم فى الأمم المتحدة أن القضية الفلسطينية هى قضية نزاع  
بين العرب واليهود . مع أن القضية كانت قضية استقلال وطن وقضية شعب  
يريد ممارسة حقه فى تقرير مصيره .

٣ — ولكن مهما كان موقف بريطانيا فقد كانت يتوجب على الأمم  
المتحدة أن تعالج القضية المطروحة أمامها استناداً إلى أحكام ميثاقها . فإما أن

تقرر الاعتراف بحق شعب فلسطين بتقرير مصيره تطبيقاً ( للمادة الأولى ) من الميثاق ، أو أن تقرر وضعها تحت نظام الوصاية الدولية بمقتضى أحكام المادة (٧٦) من الميثاق ذاته .

غير أن الأمم المتحدة خلافاً لصلاحيتها ولا أحكام ميثاقها ، استبعدت أياً من الحلين الصحيحين ، ولجأت إلى تأليف لجنة للتحقيق في قضية فلسطين وتقديم إقتراحات لحلها . واللجنة التي لم يكن أى من أعضائها يعرف فلسطين أو شيئاً عن حقيقة قضيتها ، اقترحت دون أى اعتبار لرغبة غالبية السكان أو لحقهم ومصالحهم ، تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق ، منطقة عربية وأخرى يهودية وثالثة دولية .

وفي جو من المساومات السياسية والضغط على الدول الصغيرة ، والتلاعب في مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ، قررت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ومنطقة دولية . وكان ذلك بأغلبية ( ٢٣ صوتاً ) مع التقسيم و ( ١٣ ) صوتاً ضده ومع قيام دولة فلسطينية واحدة ، وامتنعت ١٠ دول عن التصويت .

٤ — وحتى قرار التقسيم رقم (١٨١) الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، والذى تستند عليه إسرائيل في الدرجة الأولى لإثبات وجودها وشرعية هذا الوجود ، مشوب من ناحيتين أساسيتين :

الأولى : أنه لم يكتب صفة القرار النهائى القطعية بالنسبة لإجراءات الأمم المتحدة التى أصدرته . بل إنه قرار ملغى من قبل مجلس الأمن والجمعية العمومية ذاتها .

\* فبعد الاضطرابات التي عمت فلسطين احتجاجاً على صدوره ، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٤٨ قرارها الثاني التالي :

« . . وأن الجمعية العمومية وهي تنظر بعين الاعتبار إلى الموقف الراهن في فلسطين تقرر تكليف وسيط الأمم المتحدة في فلسطين بالمهام التالية :

- ١ -- العمل على إجراء تسوية سلمية لمستقبل الوضع في فلسطين .
- ٢ -- توصي وسيط الأمم المتحدة أن يتصرف وفق هذا القرار وحسب تعليمات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

٣ -- تعفى لجنة فلسطين من أية مسئوليات نصت عليها المادة (٢) من قرار الجمعية العمومية رقم (١٨١) تاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . »

\* وكان مجلس الأمن قبل صدور هذا القرار قد أصدر قراراً برقم ٢٧١ تاريخ ١٩ مارس ١٩٤٨ جاء فيه :

« أنه طالما بدا واضحاً أن قرار الجمعية العمومية الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية ، وأن مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه فإن المجلس يوصي :

- ١ -- بفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس .
- ٢ -- إعادة القضية للجمعية العمومية .
- ٣ -- دعوة الطرفين إلى هدنة مؤقتة في فلسطين . »

\* فطاره قرار مجلس الأمن رقم (٢٧١) تاريخ ١٩/٣/١٩٤٨ ، وقرار الجمعية العمومية الثاني تاريخ ١٤/٥/١٩٤٨ ، إلغاء صريحاً لمشروع تقسيم فلسطين .



وتكليفاً لوسيط الأمم المتحدة لإعادة النظر مع الأطراف المسؤولة في وضع فلسطين بشكل عام وتقديم التوصيات التي يراها لتدرسها الجمعية فيما بعد .

\* وظل هذا الوضع القانوني بالنسبة لإلغاء قرار تقسيم فلسطين قائماً حتى الآن . ولم يطرأ عليه سوى ما ورد في قرار الجمعية العمومية الثالث الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٤٨ والمحدد بما يلي .

١ — إستبدال (وسيط الأمم المتحدة) بـ « لجنة التوفيق الدولية » ، وتفويضها بكل الأعمال الموكولة إليه وبأية أعمال أخرى قد تطلب من قبل المجلس أو الهيئة .

٢ — إقرار مبدأ « الهدنة الحربية » بين العرب واليهود في فلسطين مؤقتاً وإلى حين التوصل إلى التسوية النهائية .

٣ — عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل إلى ديارهم، والتعويض على من لا يرغب في العودة منهم .

\* ومنذ ديسمبر ١٩٤٨ وحتى الآن ، ولجنة التوفيق الدولية . . . ومجلس الأمن . . . والجمعية العمومية ، لم تتوصل أو لم تحاول التوصل إلى هذه التسوية النهائية . . . !

وخلال كل هذه الفترة لا تزال « الهدنة الحربية المؤقتة » ، التي مزقتها إسرائيل مئات المرات ، هي التي تحكم الوضع في فلسطين بدلا من قرار الجمعية العمومية القاضي بتقسيم فلسطين وقيام إسرائيل والصادر في ١٩٤٨/١١/٢٩ .

الثانية : إنه قرار التقسيم الذي تستند إليه إسرائيل في وجودها وشرعيتها في

فلسطين ، لم يحترم ولم ينقذ ، لا من قبل الأمم المتحدة ولا من قبل إسرائيل .

فالواقع القائم في فلسطين قبل عدوان يونيو الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، يختلف كل الاختلاف عما قرره الجمعية العمومية في قرارها تاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧ . وهو يستند فعلاً ومنذ ذلك التاريخ إلى الاغتصاب والقوة والعدوان ، وليس إلى مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة القائمة على العدل ومبادئ القانون الدولي في حل المنازعات الدولية كما تضمنتها المادة الأولى من الميثاق . . . ! !

\* ففي فلسطين الآن دولة يهودية محتلة ، تسيطر على كل أراضي فلسطين بحدودها الدولية . وكان في فلسطين قبل عدوان يونيو الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، دولة يهودية تسيطر على ٤٦٪ من أراضي فلسطين خلافاً لقرار التقسيم ، وليس فيها دولة عربية ، ولا منطقة دولية كما قضى بذلك قرار التقسيم .

وفي البلاد العربية المجاورة لفلسطين الآن أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ من شعب فلسطين ، طردهم اليهود واستولوا على مدنهم وقراهم ومنازلهم ومتاجرهم وأموالهم وأراضيهم ، خلافاً لقرار التقسيم وخلافاً لقرارات الأمم المتحدة بعودتهم إلى بيوتهم أو التعويض عليهم .

فاذا أجاز عرف المنظمة الدولية لها حرمان شعب من حقه في الاستقلال أو في تقرير المصير ، وإذا أجازت هي لنفسها التحكم في مصائر الأوطان والشعوب دون تقييد بقانون أو بحق ، فهل نحيى شرعة الأمم المتحدة الممنول والعدوان والغصب والتفيل والتشريد . . ؟

\* إن القانون الدولي لا يقر إطلاقاً مثل هذا العدوان ، غير أن الأمم المتحدة أقرته وتقره حتى الآن في فلسطين ، وليس أدل على ذلك من خلق إسرائيل ومن واقعها على أشلاء شعب فلسطين ، وليس أدل عليه أيضاً من أن سكان

فلسطين العرب هم الآن خارج فلسطين، وقد حرموا من العودة إلى أوطانهم لأن فيها إسرائيل . . ولأن الأمم المتحدة تحمي واقع إسرائيل وترعاه . . !

وإن لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكن أن يمرر قيام إسرائيل في فلسطين، وواقعها الحالي الجائم على أراضي فلسطين، ووجود شعب فلسطين خارج بلاده . . ؟ الآن الصهيونية أرادت ذلك. !؟ أم لأن اليهود مارسوا حق تقرير مصير فلسطين . . ! ؟

وهل يملك اليهود الغازون المستعمرون حق تقرير مصير فلسطين . ؟ وإن كان لهم مثل هذا الحق فآين حق العرب في تقرير المصير . ؟ إن اليهود لم يكونوا يوماً أغلبية في فلسطين لا قبل الغزو ولا بعده . ولم تتجاوز نسبتهم إلى مجموع السكان في أواخر الانتداب ٢٨٪ ، ولو طبق حق تقرير المصير لجميع سكان فلسطين بما فيهم اليهود المهاجرين قبل خلق إسرائيل ، لقامت في البلاد حكومة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع أنحاء فلسطين ويعيش فيها جميع أبناء فلسطين متساويين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات ، شأن كثير من البلدان ذات القوميات المتعددة .

ولكن هل يمكن الاعتراف بحقوق الأقلية ومصرها بتقرير مصيرها ومصرير الأقلية ، وخصوصاً إذا كانت هذه الأقلية طارئة ومهاجرة وغازية ضد رغبة السكان الأصليين . . ! ؟

إن أى قانون أو عرف دوليين لا يميزان مثل هذا المبدأ ولا يعترفان به، وإلا كان من حق المهاجرين الانكليز في الهند أو اليابانيين في الصين أو الهولنديين المستعمرين في أندونيسيا قبل استقلال هذه البلاد أن يطلبوا تقرير المصير ويعملوا على اقتطاع أجزاء منها كأوطان مستقلة لهم .

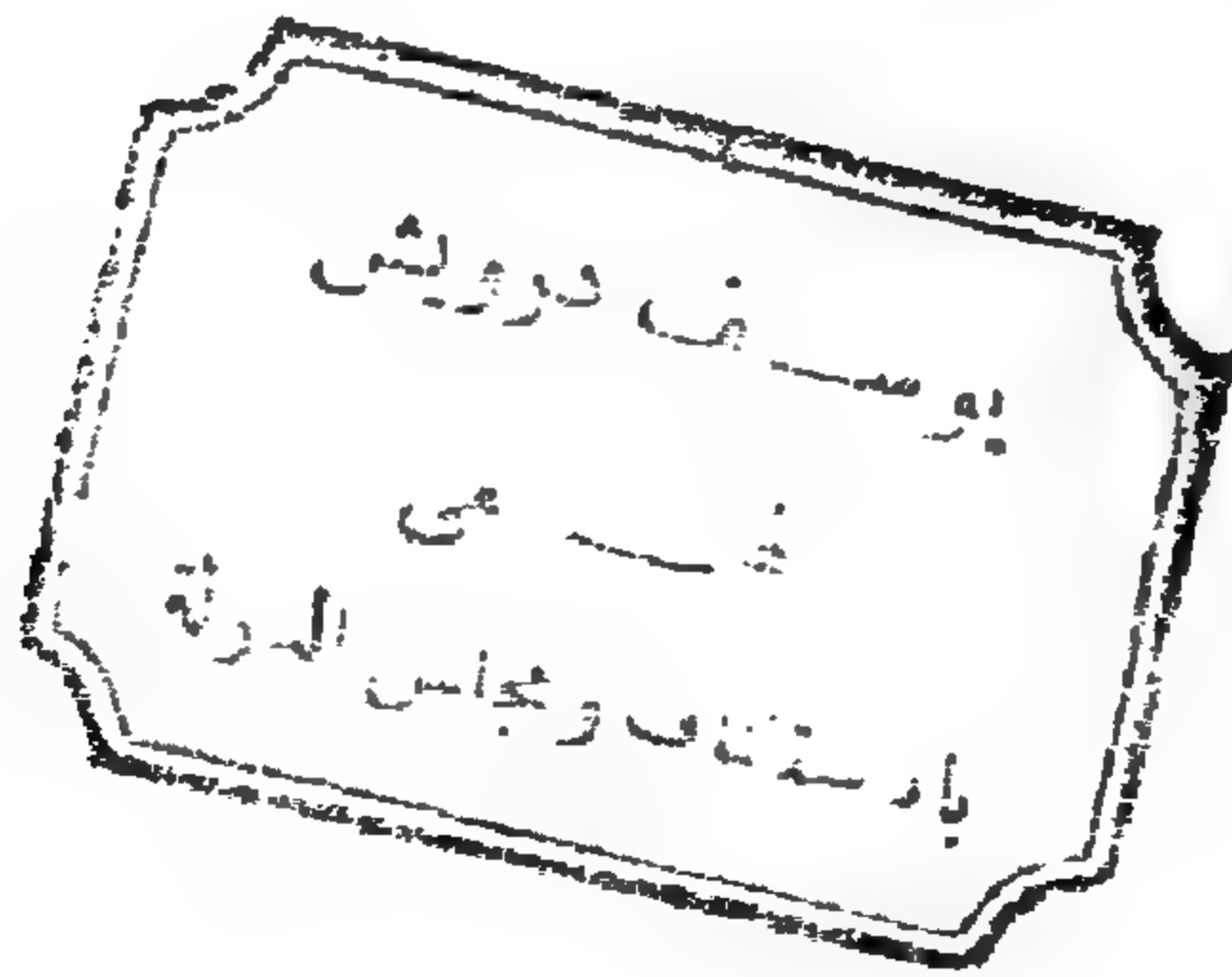


وإذا كانت هذه الأقلية هي بالفعل قومية من المواطنين الأصليين فهل يجوز القانون الدولي إعطاؤها وحدها حق تقرير مصيرها ومصير الاكثية دون الالتفات إلى إرادة الغالبية من سكان الوطن الواحد . . . ! ؟

إن ذلك باطل حتما . . . فهو تقرير المصير كل لا يتجزأ للشعب الواحد في الوطن الواحد . ويجب أنه يمارس من الجميع ، وتحترم فيه رغبة الغالبية وحقوق الأقلية . . . !!

فإذا كان ما طبق في فلسطين يسمى تقرير مصير ، فهو حق مارسته أقلية بتأييد الاستعمار الانكلو - أمريكي وتحت إشرافه ورعايته .

هـ - إن الحقيقة القانونية الواضحة تثبت أن إسرائيل كيان غير شرعي ، وأن الإجراءات الدولية التي تمت حتى خلقها هي إجراءات باطلة تناقض المبادئ والأسس الدولية التي قامت عليها الأمم المتحدة . وأن الواقع الذي تعيشه إسرائيل الآن في فلسطين واقع يستند إلى الاغتصاب والاستعمار والعدوان . شأنه كشأن واقع البرتغال في أنجولا وموزمبيق ، ومثله كواقع المستعمرين البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا .



# إسرائيل والعامل التاريخي والديني

ومن المرتكزات الواهية التي تركز عليها الصهيونية في إثبات وجودها وشرعيتها في فلسطين ، عامل الدين والتاريخ . فقد كان لليهودية بالفعل وجود مادي في فلسطين ، ولكن ذلك كان قبل حوالي ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان . . . وكان لها أيضاً وجود ديني في فلسطين ، ولكن ذلك كان أيضاً قبل حوالي ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان . وكان ذلك قبل أن تظهر المسيحية التي مر على ظهورها حتى الآن حوالي عشرين قرناً ، وقبل أن يظهر الإسلام أيضاً وقد مر على ظهوره حوالي أربعة عشر قرناً حتى الآن . . !

ولقد استعرضنا في الفصل الأول من هذا الكتاب ، إدعاءات الصهيونية التاريخية في فلسطين ، وناقشناها في ضوء ما تعرض له تاريخ فلسطين خلال فترة هذا الوجود وقبلة وبعده . وأثبتنا بالوقائع التاريخية المادية إنعدام هذا الوجود كلبية ، تاريخياً ودينياً . منذ عام ١٣٥ م وحتى عام ١٩١٧ حين زرعت بريطانيا بذرة الصهيونية العالمية في فلسطين بمقتضى وعد بلفور الباطل . وأثبتنا كذلك بأن فلسطين منذ الفتح الإسلامي والتحرير العربي عام ٦٣٣ م وهي إقليم عربي ، أرضاً ، وشعباً ، وقومية ، وديانة .

غير أننا سنناقش في هذا الباب بإيجاز هذه الإدعاءات الصهيونية الواهية في ضوء البحث العلمي ونطاق الحق والقانون الدولي .

\* إن قواعد القانون الدولي التقليدية قد حددت منذ نشوئها واستقرارها في المجتمع الدولي ، مبادئ أساسية وقواعد ثابتة مقررّة لا اكتساب الملكية

الاقليمية وحق السيادة عليها ، قانوناً وفعالياً ، من قبل الدول أو من قبل الشعوب . وهى :

١ — الملكية الأصلية للشعب أو للدولة ، الذى يسكن الإقليم ويملكه . وهذه هى الملكية الصحيحة قانونياً وواقعياً .

٢ — الملكية المنقولة بالإضافة ، إغتصاباً أو تبعية أو بوضع اليد . وهذه هى الملكية الواقعية التى رفضها المجتمع الدولى وألغى أسسها منذ قيام عصبة الأمم عام ١٩١٩ ، واستبدلها بنظام الوصاية والانتداب لصالح شعبيها الأصلي ومن أجل إيصاله إلى الاستقلال وحكم نفسه بنفسه . وجاءت الأمم المتحدة فألغت واقع الانتداب العدواني وقررت حق الاستقلال والسيادة لكل الشعوب فى أوطانها . حتى أصبحنا نرى الآن عدد الأمم والشعوب فى المنظمة الدولية يزيد على ( ١٢٢ ) عضواً ، بعد أن كان أيام عصبة الأمم لا يزيد كثيراً عن ( ٢٥ ) عضواً ، وعند تأسيس الأمم المتحدة فى أربعينيات هذا العصر لا يزيد كثيراً عن ( ٥٦ ) عضواً .

ولم يكن بين هذه الأسس والمبادئ والقواعد الدولية التى صقلها وقننها عهد عصبة الأمم أولاً وميثاق الأمم المتحدة الآن ، أى مبدأ أو قاعدة تشير من قريب أو بعيد إلى العوامل الدينية أو التاريخية ، المجردة عن الاحتواء المشروع والملكية القانونية ، كأساس للملكية الاقليمية أو لحق السيادة على هذا الإقليم . وإسرائيل نفسها لم تدع باى وجود قانونى أو واقعى ، غير التاريخ والدين ، لها فى فلسطين ، منذ عام ١٣٥ م حتى صدور وعد بلفور وظهوره على مسرح القضية الفلسطينية عام ١٩١٨ . وتاريخ فلسطين يثبت هذه الحقيقة القانونية والواقعية والدولية<sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر مجموعة الوثائق الدولية — فوشي .



( ١ )

\* وكذلك فإن فقهاء علم الاجتماع والحقوق الدستورية حددوا القومات الأساسية لأي « أمة » أو « شعب » بوجود الأرض والشعب وجوداً مادياً ومتربطاً أولاً ، وبتوفر الوحدة في الجنس واللغة والمجتمع والتاريخ والمصلحة لهذا الشعب على هذه الأرض في النتيجة . ولم يبق الدليل قط على توفر هذه القومات كلها أو بعضها للصهيونية في فلسطين ، منذ القرن الحادي عشر قبل الميلاد وحتى الربع الثاني من القرن العشرين بعد الميلاد . بينما أثبت الواقع التاريخي والاجتماعي والقانوني ، أن إقليم فلسطين كان على الأقل منذ أربعة عشر قرناً وحتى عام ١٩٤٨ إقليماً عربياً خالصاً ، أرضاً وشعباً . وتوفر لشعبه في أرضه ، كل مقومات الوحدة الجنسية واللغوية والتاريخية ويرتبط شعبه بأرضه ارتباطاً مادياً متصلاً ، تدعمه وتغذي وحدة الآمال والمصالح والتشريع والثقافة المشتركة .

وعلى العكس من ذلك ، فقد ثبت بالدليل القاطع أن فلسطين والعالم أجمع ، لم يكونوا يعرفون إلى ما قبل عام ١٩١٨ شيئاً عما يسمى بالشعب اليهودي . ولم يكن لهذه التسمية أي أثر مادي أو قانوني في أي بقعة من بقاع العالم . اللهم إلا إذا كان أعضاء الديانة اليهودية المنتمون إلى جنسيات البلدان التي يقيمون فيها ، هم هذا الشعب اليهودي . وإلا إذا كان مجرد قرار المؤتمر الصهيوني ووعده بلفور قد خلقا هذا الشعب فوراً . وأزالا كل الفوارق الجنسية واللغوية والتاريخية بين أعضائه . . وخلقوا فوراً وفي عام ١٩١٧ ، وطنه وارتباطه بهذا الوطن وتاريخه ولغته ومصالحته . . وحكما حكماً تاريخياً واجتماعياً وقانونياً وواقعياً ، بأن فلسطين هي هذا الوطن . فكان الشعب اليهودي ، وكانت فلسطين إقليمه الممتلك وأرضه المرتبطة به ارتباطاً مادياً متواصلاً غير منقطع . . ؟

غير أن إسرائيل نفسها لم تدع مثل هذا الادعاء ، بل هي تعترف أنها تستند في كل ذلك إلى مجرد وجود اليهود في فلسطين قبل ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان . بل وتعترف أن ليس لها شعب في فلسطين عام ١٩١٧ ، وأنها ستجمع هذا الشعب وتخلقه من بين معتنقي الديانة اليهودية في كل أنحاء العالم ... !!

وتعترف بأكثر من هذا ، وثبتت نشراتها الإحصائية ابتداء من عام ١٩١٨ وحتى العام الحالي ١٩٧٠ ، عدد اليهود الذين تستوردتهم كل عام من كل أنحاء العالم إلى فلسطين ، وأسماء مواطنتهم الأولى ، وجنسياتهم الأصلية<sup>(١)</sup> . مؤكدة أنه حتى بعد قيام إسرائيل لا يوجد في الدنيا ما يسمى بالشعب اليهودي ، بالمعنى القانوني والعلمي والتاريخي لهذه التسمية . . إنما توجد محاولة عدوانية استعمارية ، لخلق مجموعة غريبة غازية في فلسطين . تسيطر عليها الصهيونية المستغلة تحت شعار الدين اليهودي ، وفي ظل أحلام التاريخ اليهودي المهووس . . وتعمل كقاعدة أمامية للاستعمار القديم والجديد ، وكأداة عدوان وتهديد وضغط للامبريالية العالمية ضد الشعوب العربية وفي قلب منطقة الشرق الأوسط الحساسة بالنسبة للعالم .

\* ونظرة واحدة إلى هوية شعب إسرائيل ، ومراحل تهجيرهم إلى فلسطين ، وجنسيات هؤلاء المهاجرين ، من خلال إحدى نشرات الوكالة اليهودية ، تكفي للحكم على مهزلة الادعاءات التاريخية والدينية والشعبية الاسرائيلية في فلسطين .

---

(٦) أنظر قرار المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧ . بال . ووعد بلفور .

وصك الإنتداب .

ففي عام ١٩٤٣ صدرت نشرة الوكالة اليهودية الاحصائية في فلسطين ،  
وفيهما الصورة التالية عن تركيب الشعب اليهودي المزعوم في فلسطين من خلال  
إحصائيات الهجرة اليهودية الرسمية بين عامي ١٩١٩ ، ١٩٤٣ .

### جدول الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٩١٩ — ١٩٤٣

البلد الأصلي والجنسية	عدد المهاجرين بالآلف
بولندا . . . .	٣٢٢ ر ١٤٢
ألمانيا . . . .	٠٥١ ر ٠٤٥
الإتحاد السوفيتي . . . .	٢٢٣ ر ٠٣١
فرنسا . . . .	٩٠٨ ر ٠٠٩
تشيكوسلوفاكيا . . . .	٩٠٤ ر ٠١٠
اليونان . . . .	٢١٨ ر ٠٠٧
الولايات المتحدة . . . .	٠٨٤ ر ٠٠٨
رومانيا . . . .	٦٠٩ ر ٠٢٢
جمهوريات البلطيق . . . .	٨٠٩ ر ٠١٤
المجر . . . .	١١٥ ر ٠٠٤
تركيا : : : :	٠٨١ ر ٠٠٧
عربياً من اليمن والعراق : :	١٢١ ر ٠٢٠
من بلدان أخرى متعددة . :	٤٢٩ ر ٠٥٨
المجموع	٨٧٤ ر ٣٨١



( ٣ )

\* وكذلك فإن إعتقاد الصهيونية على عاملى الدين والتاريخ فى اغتصاب فلسطين ، بغض النظر عن عوامل الزمن والملكية والترابط ، ومجردين عن عوامل تكوين الأمم والشعوب والأوطان ، القانونية والدولية والوطنية والواقعية ، هو إحياء للنظرية العرقية والجنس الاسمى والتفرقة العنصرية .. التى حاربها العالم فى نظام النازية والفاشية ، والتى تحاربها البشرية الآن فى نظام جنوب أفريقيا وروديسيا . وهو أيضاً إحياء لشريعة الغاب ، وقلب لنظم المجتمع الدولى والاسس التى تقوم عليها معظم دولة الاعضاء فى الوقت الحاضر .

\* فإذا أجازت الأعراف الدولية والقيم الإنسانية للصهيونية العالمية الاستيلاء على فلسطين ، لمجرد أنها كانت مهد الديانة اليهودية قبل ثلاثة وعشرين قرناً ، جاز إذن لأى شعب مسيحى ، أو لأى شعب أوروبى اشترك فى الحروب الصليبية فى القرن الحادى عشر الميلادى ، أن يطالب بالاستيلاء عليها كذلك . لأن فلسطين هى أيضاً مهد المسيحية . ولأنه قامت فيها قبل حوالى ألف عام دولة مسيحية صليبية ، ودامت فيها مائة عام ، تماماً كما دامت الدولة اليهودية فى فلسطين قبل ألفين وثلاثمائة عام ..

وقياساً على هذه النظرية اليهودية الغربية ، يجوز أيضاً لأى شعب إسلامى حكم فلسطين فى القرون الوسطى ، أن يطالب بها وبحكمها من جديد . لأن فلسطين كما هى مهد اليهودية والمسيحية ، هى أيضاً أولى القبلتين فى الاسلام ، فيها الصخرة المشرفة وثانى الحرمين عند المسلمين .. !!

وإذا أجازت الأعراف الدولية والقيم الإنسانية للصهيونية العالمية فى القرن العشرين إغتصاب فلسطين وطرد شعبها منها ، لمجرد أن اليهود غزوها

وسكنوها قبل ثلاثة وعشرين قرناً ، لما جاز لمعظم الأمم والشعوب القائمة الآن  
حق الادعاء بملكية أوطانها ، أو حق معارضة المطالب التاريخية المحتملة في  
ملكيتها ... !

ولو طبقت نظرية الحق التاريخي المجرد حسب النظرية الصهيونية العدوانية ،  
لما كان لدول أمريكا الشمالية والجنوبية ودول تركيا وإيطاليا وأسبانيا والمجر  
واستراليا وغيرها من دول العالم ، حق ثابت في أراضيها التي تقوم عليها منذ  
مئات أو آلاف السنين . لأن هذه الأرض كانت في العصور الغابرة ملكاً  
لأقوام أخرى ، أو لأنها خضعت في فترة سابقة من التاريخ لحكم أقوام أخرى  
فاتحة أو غازية أو حاكمة .

#### ( ٤ )

\* غير أن هذا الذي لا ينطبق على عرف أو قانون أو أخلاق في مجتمعنا  
الدولي الحاضر ، والذي يناقض كل قواعد علم الاجتماع والحقوق الدستورية ،  
والذي يخالف كل أحكام القانون الدولي وعوامل تكوين الأمم ، والذي  
يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية ، هو الذي ادعته الصهيونية  
في فلسطين .. وهو الذي استندت إليه في اغتصاب فلسطين ، وطرد شعبها  
منها ، وفرض إسرائيل على أرضها .. وهو الذي تستند إليه الآن في عدوانها  
على الدول العربية .. وفي تمسكها باحتلال الأراضي العربية .. وفي تحقيق أطامها  
التوسعية الاستعمارية باقامة إسرائيل .. من الفرات إلى النيل !!





---

مطبعة عبده وأنور احمد  
أولاد عبده احمد  
٢١٢١٨ ©





ONZIÈME CONGRÈS DE L'UNION DES AVOCATS ARABES

---

# LA CAUSE PALESTINIENNE ET LE DROIT INTERNATIONAL

CHAFIK ARCHAIDAT

Secrétaire Général de L'union des Avocats Arabes

Bibliotheca Alexandrina



0570862

ALGER — 1 - 6 SEPTEMBRE 1970